مقاييس التعريب في النحو العربي

أول كتاب نحوي يعرض قضية الكلمات الأعجمية المعرّبة هو كتاب سيبويه، فقد عقد سيبويه في كتابه باباً أطلق عليه:

«هذا باب ما أعرب من الأعجمية».

وفي هذا الباب يبين سيبويه أن هناك كلمات أعجمية ألحقت بأبنية كلام العرب، وذلك مثل:

«دِرْهم ألحقوه ببناء هِجْرع... وَبَهْرج ألحقوه بسَلْهَب. ودينار ألحقوه بديماس. وديباج ألحقوه كذلك.

وقالوا: إسحاق فألحقوه بإعصار، ويعقوب فألحقوه بيَرْبوع، وجَوْرب فألحقوه بفَوْعل.

وقالوا: آجُور فألحقوه بعاقول. وقالوا: شُبارق فألحقوه بعُذافر ورُسْتاق فألحقوه بقُرطاس[1].

وهناك نوع من الكلمات الأعجمية يغيرون حالها في الأعجمية حينما يلحقونها بالعربيّة، وهذا يستلزم أن يغيروا الحركة: ويبدّلوا مكان الزيادة بشرط أن هذا التغيير لا يبلغون به بناء كلامهم، لأنه أعجميّ الأصل فلا تبلغ قوته عندهم إلى أن يبلغ بناءهم».

---

(١) سيبويه ٤/٣٠٣، ٣٠٤، تحقيق الأستاذ هارون.

وأورد سيبويه لذلك الكلمات الآتية: «آجُر، وإبريسَم، وإسماعيل، وسراويل، وفيروز، والقهرمان».

ـ وهناك نوع ثالث ربما تركه العرب: «على حاله إذا كانت حروفه من حروفهم كان على بنائهم أو لم يكن نحو: خراسان، وخُرّم، والكُرْكُم».

ـ وهناك نوع رابع يبدل العرب فيه الحرف الذي ليس من حروفهم مع بقاء بنائه في العجميّ.

«فالحرف الذي بين الكاف والجيم يبدل جيماً لقربها منها. ولم يكن من إبدالها بدّ، لأنها ليست من حروفهم وذلك نحو: الجُرْبز، والآجُر، والجَوْرب. وربما أبدلوا القاف، لأنها قريبة أيضاً، قال بعضهم: قُرْبُز، وقالوا: كُرْبق، وَقُرْبُق.

ويبدلون من الحرف الذي بين الباء والفاء: الفاء نحو: الفِرِنْد، والفُنْدُق وربما أبدلوا الباء لأنها قريبتان جميعاً، وقال بعضهم: البِرِنْد.

ويعلق سيبويه على هذا الإبدال بقوله: فالبدل مطرد في كل حرف ليس من حروفهم، يبدل منه ما قرب منه من حروف الأعجمية[1].

وإذا كان سيبويه قد أجمل مقاييس الأسماء المعرّبة فإن النحويين من بعده فصلوا هذه المقاييس ووضحوها توضيحاً دقيقاً:

فمن هذه المقاييس:

١ ـ السماع عن العرب أو نقل الأئمة الموثقين بأعجمية هذه الأسماء.

٢ ـ خروجه عن أوزان الأسماء العربيّة نحو إبراهيم.

٣ ـ أن يعرى من حروف الذلاقة، وحروف الذلاقة ستة يجمعها «مر بنفل» وبشرط أن يكون خماسياً أو رباعياً، قال صاحب العين: لست واجداً في كلام العرب كلمة خماسية بناؤها من الحروف المصمتة خاصة ولا رباعية كذلك إلا كلمة: عَسجد لخفة السين وهشاشتها.

---

(١) سيبويه ٤/ ٣٠٣ ـ ٣٠٤ ـ ٣٠٥ ـ ٣٠٦ بتصرف.

٤ ـ أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف، بغير فاصل نحو: قَجْ، وجِق، أو الجيم والصاد.مع الفواصل مثل: صَوْلجان ـ والقاف والجيم مع الفواصل مثل: منجنيق، أو الكاف والجيم مثل أُسْكُرّجة[1]، ويعلق الأزهري في التهذيب على من قال: الجيم والصاد لا يجتمعان في كلام العرب فقال: «الصاد والجيم مستعملان، ومنه: جصّص الجِرْو: إذا فتح عينيه، وجصّصَ فلانٌ إناءهُ: إذا ملأه، والصّجّ: ضرب الحديد بالحديد[2]».

ويضيف السيوطي في المزهر مقاييس أخرى للاسم الأعجمي فيقول:

١ ـ أن يكون في أوله نون ثم راء مثل: نرجس، فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية.

٢ ـ أن يكون آخره زاي بعدها دال نحو مهندز، فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية[3].

هذا وقد نسب السيوطي في المزهر كلمات أعجمية نسبها إلى لغويين قدماء عرفوها لعمق معرفتهم باللغة، واستيعابهم لأبنيتها:

فقد نسب إلى البَطْلَيَوْسِي في شرح الفصيح «أنه لا يوجد في كلام العرب دال بعدها ذال إلا قليل، ولذلك أبى البصريون أن يقولوا بغداذ بإهمال الدال الأولى، وإعجام الثانية، فأما الداذي[4] ففارسي لا حجة فيه.

ومما نسبه إلى ابن فارس في فقه اللغة أنه قال: حدثني علي بن أحمد العباسي قال سمعت ابن دريد يقول: حروف لا تتكلم العرب بها إلا ضرورة، فإذا اضطروا إليها حولوها عند التكلم إلى أقرب الحروف من مخارجها، وذلك كالجرف الذي بين

---

(١) في هامش تحقيق شرح الألفية للمرادي ٤/ ١٤٧: قج بقاف مفتوحة، وجيم مشوبة بالشين: لغة تركية بمعنى: اهرب.
وجق بكسر الجيم وسكون القاف بمعنى: اخرج: وانظر شرح المرادي الجزء نفسه والصفحة وهمع الهوامع ١/ ١٠٩.

(٢) المزهر ١/ ٢٧١.

(٣) المزهر ١/ ٢٧٠.

(٤) الداذي: شراب.

الباء والفاء مثل: بور إذا اضطروا قالوا: فور[1].

وعلق ابن فارس على هذا بقوله: «وهذا صحيح لأن «بور» ليس من كلام العرب فلذلك يحتاج العربي عند تعريبه إيّاه أن يصيره فاء».

ونسب إلى ابن دريد في الجمهرة أن أبا حاتم روى عن الأصمعي: العرب تجعل الظاء طاء، ألا تراهم سموا الناظر: ناطورًا أي ينظر. وفي مختصر العين: الناظر والناطور: حافظ الزرع وليست بعربية.

ونسب إلى سيبويه أنه قال: «أبدلوا العين في إسماعيل، لأنها أشبه الحروف بالهمزة، قالوا: فهذا يدل على أن أصله في العجمية: إشماثيل.

ونسب إلى أبي حنيفة أنه قال: توث بالثاء المثلثة. وقوم من النحويين يقولون: توت بتاء مثنّاة، ولم يسمع به في الشعر إلا بالمثلثة، وأنشد لبعض الأعراب:

لَرَوْضَـةٌ من رياض الحَـزْن أو طَرَفٌ من القُرَيَّـةِ حَزْنٌ غَـيْرُ محروث
أحلى وأشهـى لعينـي إن مررت به من كرخ بغـداد ذي الرُّمّـان والتُّوثِ

ونسب إلى أبي عبيد في «الغريب المصنّف» أنه قال: العرب يقربون الشين سيناً: نَيْسابور، وهي نَيْشابور، وكذلك الدَّشْت[2]، يقولون: دَسْت فَيُبْدِلونها سيناً.

ونسب إلى ابن سيدة في «المحكم» أنه قال: ليس في كلام العرب شين بعد لام في عربية محضة، الشينات كلها في كلام العرب قبل اللاّمات[3].

ـ كلمات يشك في عربيتها:

ساق السيوطي في كتابه المزهر مجموعة من الكلمات، وضعها تحت عنوان:

«ذكر ألفاظ شك في أنها عربيّة أو معرّبة».

من هذه الكلمات:

ـ الآس: قال في الجمهرة: الآس هذا المشموم أحسبه دخيلاً. على أن العرب

(١) بلد بساحل الهند.

(٢) الدشت: الصحراء.

(٣) انظر هذه الأقوال المنسوبة في المزهر ١/ ٢٧٠ ـ ٢٧٥.

قد تكلمت به، وجاء في الشعر الفصيح.

قال: وزعم قوم أن بعض العرب يسميه: السّمسق، ولا أدري ما صحته.

ـ التكة[1]: لا أحسبها إلا دخيلاً، وإن كانوا قد تكلموا بها قديماً.

ـ النّده: المستعمل من هذا الطيب لا أحسبه عربياً صحيحاً.

ـ المِشْمِش: أحسب أن هذا المشمش عربيّ، ولا أدري ما صحته إلا أنهم قد سموا الرجل مِشْمساشا وهو مشتق من المشمشة وهي السرعة والخفة.

ـ القصْف: اللهو واللعب، ولا أحسبها عربية.

ـ الفرْن: خبزة معروفة، لا أحسبها عربية محضة.

ـ القِطّ: السّنّور: لا أحسبها عربية صحيحة[2].

الأسماء الأعجميّة في مجال المنع من الصرف:

الأسماء الأعجمية لا تخلو من أن تكون معارف أو نكرات، فإذا كانت معارف في لغة العجم، وعرّبها العرب ففي هذه الحالة تمنع من الصرف لاشتمالها على العلمية بشرط أن تزيد الكلمة على ثلاثة أحرف.

أما إذا كان ثلاثياً، فإمّا أن يكون متحرك الوسط، فهذا أيضاً لا ينصرف، وإمّا أن يكون ساكن الوسط ففيه مذاهب. وإذا كانت الأسماء المنقولة نكرات فقد أجروه مجرى ما أصْل بنائه له وذلك نحو ديباج، فأدخلوا عليه الألف واللام فقالوا الدّيباج[3]. وقد وفّى أبو حيان في كتابه: «تذكرة النحاة» الموضوع حقه فقال:

«العجميّ ضربان: ما نقلته العرب فاستعمل جِنْساً في كلامهم، فهذا بمنزلة الأجناس التي ليست بمنقولة، ويكون منها في الحكم ما لم توافق وزناً لا ينصرف كسراويل، فيصير كأنه جمع من كلام العرب، فلا ينصرف أو يوافق ما في آخره ألف

---

(١) التكة: رباط السراويل.

(٢) المزهر/ ١/ ٢٨٥ بتصرف.

(٣) الأصول في النحو لابن السّرّاج ١/ ٩٢.

التأنيث الممدودة كزكريّا، فإنه أيضاً يمتنع كما يمتنع ما في آخره همزة التأنيث من العربي.

وأن ما فيه علة واحدة جرى مجرى ذلك وأجناس العرب، فإذا سمي به انضاف إلى ذلك التعريف فامتنع بمنزلة العربي الأصليّ[1].

ويرى أبو حيان أن الأوزان التي لا مثال لها في العربية إذا سمي بها امتنعت من الصرف، ولا عبرة بكونه لا مثال له في كلام العرب وذلك كالأجُرّ.

ويضيف أبو حيان إلى ذلك أن ما نقلته العرب، فاستعملته العرب عَلَماً ليس إلاّ فهذا على ضربين، أحدهما: أن يزيد على الثلاثي، فهذا غير المصروف بلا خلاف، والثاني أن يكون ثلاثياً، وهو على ضربين:

أحدهما: أن يكون متحرّك الوسط، فهذا لا ينصرف بلا خلاف، والثاني أن يكون ساكن الوسط ففيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: مذهب سيبويه، وهو أنه ينصرف على كل حال.
الثاني: ضده، لا ينصرف البتّة.
الثالث: أن يكون كدَعْد وهند.

فيه لغتان: الصرف وعدمه[2].

ويعلل السيوطي في همع الهوامع لصرف الأسماء الثلاثية الأعجمية بقوله:

«إن العجمة سبب ضعيف فلا يؤثر دون الزّيادة على الثلاثة، لأنها متوهمة».

والثلاثي ساكن الوسط كما قدمنا يجوز فيه الوجهان المنع والصرف، وعند السيوطي لا يجوز فيه إلا وجه واحد فقط وهو الصرف.

قال في الهمع: «وقيل يجوز في الساكن الوسط الوجهان: الصرف، والمنع وهو فاسد إذ لم يحفظ، نَعَم، إن كان فيه تأنيث تعين المنع[3]».

---

(١) تذكرة النحاة لأبي حيّان الأندلسي/ ١٠٤.
(٢) تذكرة النحاة لأبي حيّان/ ١٠٤.
(٣) همع الهوامع ١/ ١٠٤ - ١٠٥.

ـ رأي الإمام الرّضي في الأعلام الأعجمية الممنوعة من الصرف :

للإمام الرّضي رأي وجيه في قضية الأسماء الأعجميّة المنقولة إلى العربية ونلخص رأيه فيما يأتي :

١ ـ اشتراط النحويين أن يكون الاسم الممنوع من الصرف عَلَماً في الأعجمية قبل أن ينقل إلى العربية شرطليس بلازم، بل الواجب أن لا يستعمل في كلام العرب أوّلاً إلاّ مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه أيضاً عَلَماً كإبراهيم أو إسماعيل أوْلا كـ «قالون» فإنه الجيّد بلسان الروم سُمِّيَ نافعٌ به راويه (عيسى) لجودة قراءته.

ويدلل الرّضي على منع العَلَم من الصرف، لأن الواجب لا يستعمل أوّلاً إلاّ مع العلمية بقوله : «لأن العجمة في الأعجمي تقتضي ألاّ يتصرف فيه تصرّف كلام العرب، ووقوعه في كلامهم يقتضي أن يتصرف تصرف كلامهم، فإذا وقع أوّلاً فيه مع العلمية وهي منافية للاّم والإضافة فامتنعا معها وجاز أن يمتنع أيضاً أعني التنوين رعاية لحق العُجْمة حين أمكنت.

٢ ـ إذا لم يقع الأعجميّ في كلام العرب أوّلاً مع العلميّة قبل اللام والإضافة إذ لا مانع، فيقبل التنوين أيضاً مع الجرّ مع سائر التصرفات كاللجام والفِرند، فيصير كالكلمة العربية، فإن جعل بعد ذلك عَلَماً كان كأنه جعلت الكلمة العربيّة علماً فيُنظر إن كان فيه مع العلمية سبب آخر غير العجمة منع الصرف كنرجس، وبقّم ففيهما الوزن.

٣ ـ تحرك الوسط في العلم الثلاثي الأعجمي مثل (لَمك) لا تأثير له في العجمة فهو منصرف متحتّم كنوح ولوط، لأنه لا بد في المنع من الصرف من مراعاة الشرطين المعينين : كون الأعجمي علماً في أول استعمال العرب له، والزيادة على الثلاثة.

ويواجه الرضى بكلمة : «سقر» فإنها ثلاثية متحرّكة الوسط، وممنوعة من الصرف.

ويرد الرضي على هذه المواجهة بقوله : «إن تحرّك الوسط في المؤنث نحو : (سقر) إنما أثر لقيامه مقام الساد مسد علامة التأنيث، وأما العجمة فلا علامة لها حتى يسد مسدها شيء، بل الأعجمي، بمجرد كونه ثلاثياً سكن وسطه أو تحرك يشابه كلام

العرب. ويصير كأنه خارج عن وضع كلام العجم، لأن أكثر كلامهم على الطول، ولا يراعون الأوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب».

٤ ـ ويرد الرضي على الزمخشري حيث جعل الأعجمي إذا كان ثلاثياً ساكن الوسط جائزاً صرفه وترك صرفه مع ترجيح الصرف فيقول الرّضي: «وليس بشيء لأنه لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شيء من الكلام[1]».

الأسماء الأعجمية المبنيّة:

هناك أسماء عربية ألحقت بأصوات أعجمية، فهل تعرب هذه الأسماء إعراب ما لا ينصرف أو تنصرف فيلحقها التنوين أو لا يجوز إعرابها منصرفة وغير منصرفة وليس لها إلا حالة واحدة وهي البناء؟ قضية سجلها المبرّد في كتابه: «المقتضب» وحللها تحليلاً دقيقاً فماذا قال؟.

قال: «اعلم أن الاسم الأعجمي الذي يلحق الصدر مجراه مجرى الأصوات (مثل عمرويه ـ حَمْدَويه فحقّه أن يكون مكسوراً بغير تنوين ما كان معرفة.

فإذا جعلته نكرة نونته على لفظه كما تفعل ذلك بالأصوات نحو قولك إيهٍ يا فتى في المعرفة، وإيهٍ إذا أردت النكرة. وتأويل ترك النون فيه إنه قال الشيء الذي كنت تعرفه به، والنكرة إنما هو قال صوتاً هذا مثاله:

ثم قال المبرّد مستشهداً: «وذلك الاسم ما كان نحو: عمرويه، وحمدويه كما قال الشاعر:

يا عمرويهِ انطلق الرفاقُ ما لك لا تبكي ولا تشتاق[2]

وهذا التفسير أو التحليل الذي صنعه المبرد كان يهتدي فيه على ضوء ما قاله سيبويه.

قال المبرّد: «وزعم سيبويه مع التفسير الذي فسرناه أن العرب إذا ضمت عربياً إلى عربيّ مما يلزمه البناء ألزمته أخف الحركات، وهي الفتحة، فقالوا خمسةَ

(١) شرح الرضي على الكافية ١/ ٥٤. بتصرّف.
(٢) المقتضب ٣/ ١٨١.

عشرَ يا فتى، وهو جاري بيتَ بيتَ يا فتى، ولقيته كفّة كفّة و «يا بن أم لا تأخذ[1]»، وإذا بنوا أعجمياً مع ما قبله حطّوه عن ذلك فألزموه الكسر، وهذا مطّرد في كلامهم[2]».

(١) طه/ ٩٤.

(٢) المقتضب ٣/ ١٨٢.

الاشتقاق في الأسماء الأعجميَّة المعرّبة

هذه قضية جمع أطرافها السيوطي في كتابه: «المزهر» حتى إنه لم يترك فيها زيادة لمستزيد.

وتقوم هذه القضية على السؤال الآتي: هل ما عرّبته العرب من اللغات، واستعملته في كلامها يعطي حكم كلامهم، فيشتق ويشتق منه؟

أما أن يشتق العجميّ من العربي أو العربيّ من العجمي فمن البدهي أن هذا ممتنع.

قال السيوطي مبيناً السبب في ذلك ما نصه: «لأن اللغات لا تشتق الواحدة منها من الأخرى مواضعة كانت في الأصل أو إلهاماً، وإنما يشتق في اللغة الواحدة بعضها من بعض، لأن الاشتقاق نتاج وتوليد، ومحال أن تنتج النوق إلا حُوراناً[1]، وتلد المرأة إلا إنساناً».

ونسب السيوطي إلى أبي بكر محمد بن السرّي قوله: «ومن اشتق الأعجميّ المعرّب من العربي كان كمن ادّعى أن الطير من الحوت[2]».

والجانب الآخر من السؤال هو: هل يشتق من الأعجمي المعرّب؟ نعم، فإن الأعجميّ المعرّب يجري على سنن الكلمات العربيّة من تصريف واشتقاق، فأحكام العربية الجارية على العربي تجري عليه، وتطبق في مجاله، وقد وردت من هذه الاشتقاقات أمثلة من الشعر ومن النثر، فمن الشعر ما ذكره ابن جني في الخصائص قال:

ومما اشتقه العرب من كلام العجم ما أنشدناه من قول الراجز:

---

(١) مفرده: حُوار بالضم وقد يكسر، وهو ولد الناقة ساعة تضعه.

(٢) المزهر ١/ ٢٨٦، ٢٨٧.

هل تعرف الدار لأمّ الخَزْرَج منها فَظَلْتَ اليوم كالمُزرّج

أي الذي يشرب الزُّرَجون، وهي الخمر، فاشتق المزرّج من الزَّرَجون، وكان قياسه كالمُزرجن من حيث كانت النون في زَرَجون قياسها أن تكون أصلاً، إذ كانت بمنزلة السين من: «قَرَبوس[1]».

قال أبو عليّ: ولكن العرب إذا اشتقت من الأعجمي خلطت فيه ومن الاشتقاقات الصحيحة في الشعر التي لا خلط فيها قول رؤبة:

* في خِدْر ميّاس الدُّمى مُعَرْجنِ *

وعلّق ابن جني على هذا الشاهد بقوله:

«فقوله: المعرجن يشهد بكونه من عُرْجون أصلاً[2]».

* * *

وقد ورد الاشتقاق من الأعجمي المعرّب في رجز العجّاج حيث يقول:

* كالحبشي التفّ أو تسبّجا *

فقوله: تَسَبّجَ هو تَفَعّل من السبيج؛ أي التف به، والسبيج معرّب قولهم: شبيّ أي ثوب أسود[3].

وورد الاشتقاق أيضاً في شعر الأعشى:

فذاك وما أنجى من الموت ربه بساباط حتى مات وهو مُحَرْزِق[4]

وهو معرب «هرزوقا» أي مخنوق[5].

---

(١) الخصائص ١/ ٣٥٩، والمحتسب لابن جني ١/ ٩٧، والقَرَبُوس كحلزون ولا يسكن إلاّ في ضرورة الشعر: انظر القاموس.

(٢) الخصائص ١/ ٣٥٩.

(٣) المزهر ١/ ٢٨٩.

(٤) ديوان الأعشى/ ١١٩ برواية «محزرق» بتقديم الزاي على الراء.

(٥) المزهر ١/ ٢٨٩، ٢٩٠.

وقال آخر:

* هل يُنْجِيَنّي حَلِفٌ سِخْتِيت *[1]

قال السيوطي: فهذا فِعْليل من السُّخْت كزِحْليل من الزَّحْل، وشِمْليل[2] من الشّمل.

ويقول العجاج رجزاً وردت فيه كلمة: بَهْرج:

* وكان ما اهتض الجِحافُ بَهْرجا *

وأصله من قولهم: درهم بَهْرج، أي رديء، وهو معرّب: نَبْهره فيما قالوه[3].

وهذا أبو مهدية، وهو أعرابي قُحّ نراه قد بنى اسم الفاعل من لفظ أعجمي، وذلك فيما أنشدوا في قوله:

يقولون لي شَنْبِذ ولتُ مُشَنْبِذاً طَوَالَ الليالي ما أقام ثَبِيرُ
ولا تاركاً لَحْني لأتبع لحنهم ولو دار صَرْفُ الدّهر حيث يَدورُ

فبنى من شنبذ: مشنبذًا، وهو من قولهم: «شون بوذ» أي: «كيف»، يعنون الاستفهام[4].

وكما ورد الاشتقاق من اللفظ الأعجمي المعرب في الشعر، ورد في النثر.

ـ ورد في الحديث الشريف: وهو قوله ﷺ للمرأة: استفري وتلجّمي[5].

ويتصرف فيه بالاستعارة، ومنه الحديث: «التَّقِيُّ مُلْجَم»، فهذا من إلجام الفرس، شبه التّقي به لتقييد لسانه وكفّه.

---

(١) السختيت: الشديد.

(٢) الزحل التنحي عن المكان، وناقة شِملِيل ـ سريعة.

(٣) المزهر ١/ ٢٩٠.

(٤) المزهر ١/ ٢٩١.

(٥) أي اجعلي موضع خروج الدم عصابة تمنع الدّم تشبيهاً بوضع اللّجام في الدابة.

ـ وأهدى إلى عليّ كرم الله وجهه في النوروز : الخبيص ، فقال : تَوْرِزُوا لنا كل يوم[1] .

ـ وهناك كلمات مشهورة في أبنية اللغة العربية وليست عربيّة الأصل مثل : ديوان ـ دينار .

أما ديوان فقد جمعوه على : دواوين ، وقضوا بأنه كان الأصل فيه دِوّاناً فأبدلوا إحدى وَاوَيْهِ ياءً .

ودينار كلمة معربة ، والأصل فيها : دِنّار ، فأبدلوا الياء من إحدى نونين ، ولذا ردّوه في الجمع والتصغير إلى أصله ، فقالوا : دنانير ، ودُنَيْنِير ، لأن الكسرة في أوله الجالبة للياء زالت في الجمع .

وفي ديوان اشتقوا منه الفعل ، فقالوا : دوَّن ، ودُوِّن .

ـ أسماء أعجمية توافق في لفظها ألفاظاً عربية في حروفها :

يقابلنا هذا اللون أو هذا الصنف من الكلمات الأعجمية حينما تكون أعلاماً فمهما كانت الموافقة بين حروف المادة العربية ، وحروف الأعلام الأعجمية المعربة فإن هذا لا يدل على أن أحدهما مأخوذ من الآخر أو مشتق منه .

«فإسحاق اسم النبي ليس من لفظ: أسحقه الله إسحاقاً أي أبعده في شيء ، ولا من باقي تصرفات هذه الكلمة : كالسّحق ، وثوب سحْق ، ونخله سحوق ، وساحوق : اسم موضع ، ومكان سحيق .

وكذا يعقوب اسم النبي ليس من اليعقوب اسم الطائر في شيء وكذا سائر ما وقع من الأعجمي موافقاً لفظه لفظ العربي[2] .

وقبل أن نختم الحديث في هذا الموضع أرى أن نبين تَتْمِيماً للفائدة أنّ الأسماء الأعجميّة المعربة كإبراهيم وإسماعيل لا تعرف لها العرب تثنية ولا جمعاً .

---

(١) المزهر ١/ ٢٨٩ .

(٢) المزهر ١/ ٢٩٢ .

قال السيوطي: قال ثعلب في «أماليه»: الأسماء الأعجميّة كإبراهيم لا تعرف العرب لها تثنية ولا جمعاً.

فأما التثنية فتجيء على القياس مثل: إبراهيمان ـ وإسماعيلان فإن جمعوا حذفوا فردُّوها إلى أصل كلامهم، فقالوا: أباره وأسامع، وضعوا الواحد على هذا: بريه، وسُمَيع، فردوها إلى أصح كلامهم[1]. والحقّ أنّ ثعلب في أماليه لم يستوعب هذه القضية استيعاباً كاملاً لأنها ليست موضع اتفاق بين النحويين، وذلك لأن المبرد يقول في تصغيرهما: أبيريه، وأُسيميع.

وقال سيبويه: بريهيم، وسميعيل. قال الأشموني معلّقاً: وهو الصحيح الذي سمعه أبو زيد وغيره من العرب، وعلى هذا ينبني جمعهما، فقال: الخليل وسيبويه: براهيم وسماعيل، وعلى هذا المبرد: أباريه وأساميع[2]، ويبدو أنّ ما ذكره ثعلب هو رأي الكوفيين ولذلك اقتصر عليه، لأنه إمام من أئمتهم.

كلمات معربة اختلف في أصولها

من هذه الكلمات:

ـ زنديق:

في الصحاح للجوهري[3]: الزنديق من الثّنويّة، وهو معرب، والجمع: الزنادقة والهاء عوض من الياء المحذوفة، وأصله الزناديق، وقد تزندق، والاسم: الزندقة.

وعلق أحمد بن سليمان كمال باشا زاده في رسالته التي وضعها في التعريب فقال: «وسَكتَ عن بيان أصله من لغة العجم كأنه لم يقف عليه».

ثم نقد صاحب رسالة التعريب صاحب القاموس حيث وهم أنه معرب: «زن دين» إذ الصواب أنه معرب: «زنده».

---

(١) المزهر ١/ ٢٩٣.

(٢) شرح الأشموني ٤/ ١٧٠.

(٣) الصحاح للجوهري ٢/ ١٤٨٩.

وعن ابن دريد: أنه فارسيّ معرّب، وأصله: زنده، أي يقول بدوام الدهر. وفي مفاتيح العلوم المشهور بالتفسير الكبير: الزنادقة: هم المانوية، وكان المزدكية يسمّون بذلك.

ومزدك الكبير هو الذي ظهر في أيام قباذ، وزعم أن الأموال والحرم مشتركة، وأظهر كتاباً سماه «زندا» وهو كتاب المجوس الذي جاء به «زرادشت» يزعمون أنه نبيّ، فنسبه أصحاب مزدك إلى: «زند».

وعربت الكلمة يعني زندة، فقيل: زنديق[1].

ـ البريد:

البريد: معرّب: «بريده دم».

قال العلامة الزمخشري في «الفائق»: والبريد في الأصل: البغل، وهي كلمة فارسية أصلها: «بريده دم» أي المحذوف الذنب، لأن بغال البريد كانت محذوفة الأذناب فعرّبت الكلمة وخففت، ثم سمى الرسول الذي يركبه بريداً، والمسافة التي بين السّكّتين بريداً.

والسّكة: الموضع الذي يسكنه الفيوج المرتبون من رباط أو قُبة أو بيت أو نحو ذلك، وبُعْد ما بين السّكّتين أربعة فراسخ، وكان يرتب في كل سكة بغال. هـ[2] كلام الزمخشري.

ويعلق كمال باشازاده على نص الزمخشري بقوله: «وبهذا التفصيل تبين ما في كلام الجوهري وصاحب القاموس ـ حيث قالا: البريد المرتب اثنا عشر ميلاً والرسول، وزاد الثاني قوله: وفرسخان والرسل على دواب البريد ـ من الخلل فتأمل، والفيوج بضم الفاء: جمع فَيْج وهو معرب: «يَبْك، والجماعة من الناس» صرّح به في القاموس[3]».

---

(١) في التعريب لأحمد بن سليمان كمال باشا زاده/ ٣١ ـ ٣٢.

(٢) الفائق في غريب الحديث. وانظر في التعريب لكمال باشا/ ٣٥.

(٣) في التعريب لكمال باشا زاده/ ٣٦.

ـ السياسة :

الناظر إلى مادة «سوس» في اللسان يرى أن كلمة «سياسة» عربيّة ، وليست معربة ، ففيه : «وساس الأمر سياسة : قام به ، ورجل ساسٌ من قوم ساسة وسوّاس ، وأنشد ثعلب :

سادة قادة لكل جميع ساسةٌ للرجال يوم القتال

وذكر الجوهري أنهم يقولون : سست الرعية سياسة ، وسُوّس الرجل أمور الناس على ما لم يُسمّ فاعله إذا ملك أمرهم .

ويروي قول الخطيئة :

لقد سُوِّست أمر بنيك حتى تركتهُمُ أدقّ من الطّحين

ووردت هذه الكلمة في الحديث الشريف : «كان بنو إسرائيل يسوسهم أنبياؤهم» أي تتولى أمورهم كما يفعل الأمراء والولاة بالرعيّة[1] » .

ومع هذه النصوص الشعرية والنثرية فإن صاحب رسالة التعريب أحمد بن سليمان كمال باشا زاده يرى أن الكلمة معربة ، وأصلها «سه يسا» يقول : «إنها مركبة من كلمتين أولاهما أعجمية والأخرى تركية ، فإن «سه» بالعجميّ : ثلاثة ، و «سيا» بمعنى الترتيب ، فكأنه قال : التراتيب الثلاثة . وسبب هذا التركيب على ما ذكر في النجوم الزاهرة : باللسان المغولي : أن جنكيز خان ملك المغول كان قد قسم ممالكه بين أولاده الثلاثة وجعلها ثلاثة أقسام وأوصاهم بوصايا لم يخرجوا عنها ، وبقي فيما بينهم إلى يومنا هذا مع كثرتهم ، واختلاف أديانهم ، فصاروا يقولون : «سه سيا» يعني التراتيب الثلاثة التي رتبها جنكيز خان ، فثقل ذلك على العامة فعربوها بتغيير الترتيب فقالوا : سياسة[2] .

وفي رأيي أن الكلمة عربية قديمة كما دلت على ذلك النصوص من الشعر

---

(١) اللسان : «سوس» ٧/ ٤١٣ .

(٢) التعريب/ ٤٢ ، ٤٣ .

والحديث الشريف، وأما ما تناقله الناس في قصة جنكيز خان لا يثبت أن الكلمة معرّبة، لأنها قيلت قبل ذلك بعدة قرون.

ـ القز:

القز ما فتل من الإبريسم، ومنه القزّاز.

وفي الصحاح للجوهري: وأما القز من الإبريسم فهو معرّب[1] وبين صاحب رسالة التعريب كمال باشا زاده أن صاحب القاموس أخطأ حيث قال: القزّ: الإبريسم.

ويستدل لذلك بحديث عائشة رضي الله عنها الذي رواه الزمخشري في كشافه حينما عرض لقصة التزميل.

قال الزمخشري: عن عائشة رضي الله عنها أنها سئلت ما كان تزميله؟ قالت: كان مِرْطاً طوله أربع عشرة ذراعاً[2] نصفه عليّ وأنا نائمة، ونصفه عليه وهو يصلي، فسئلت ما كان؟ قالت: والله ما كان خزاً ولا قزاً ولا مرعزيّ ولا إبريسماً ولا صوفاً، كان سداه شَعراً، ولحمته وبَراً[3].

وقول عائشة رضي الله عنها، ولا قزاً ولا إبريسماً صريح في الفرق بينهما[4].

ـ سلسبيل:

وردت هذه الكلمة في سورة الإنسان: ﴿عيناً فيها تُسمّى سلسبيلاً﴾[5]. وقد أثبت الطبري[6]، والاتقان[7]، أن كلمة: «سلسبيلا» أعجمية ولكن الزمخشري في الكشاف لا يعترف بأنها أعجمية يقول ما نصه: «سلسبيلاً» لسلاسة انحدارها في

---

(١) الصحاح ٢/ ٨٨٨.

(٢) الذراع: مؤنثة وقد تذكر. انظر القاموس.

(٣) تفسير الكشاف ٤/ ١٧٤.

(٤) التعريب/ ٤٩، ٥٠.

(٥) الإنسان/ ١٨.

(٦) تفسير الطبري ١/ ٦.

(٧) الاتقان ١/ ١٣٨.

الحلق ، وسهولة مذاقها يعني أنها في طعم الزنجبيل ، وليس فيها لذعة ، ولكن نقيض اللذع وهو السلاسة ، يقال : شراب سلسل ، وسلسال ، وسلسبيل .

وقد زيدت الباء في التركيب حتى صارت الكلمة خماسية ، ودلت على غاية السلاسة .

قال الزجاج : السلسبيل في اللغة صفة لما كان في غاية السلاسة . وقرىء : «سلسبيل» على منع الصرف ، لاجتماع العلمية والتأنيث وقد عَزَوْا إلى عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه أن معناه : سل سبيلاً إليها ، وهذا غير مستقيم على ظاهره ، إلا أن يراد أن جملة قول القائل : سل سبيلاً جعلت علماً للعين كما قيل : تأبط شراً ، وسميت بذلك لأنه لا يشرب منها إلا من سأل إليها سبيلاً بالعمل الصالح .

قال الزمخشري معلّقاً على هذا الرأي : وهو مع استقامته في العربية ، تكلف وابتداع ، وعَزْوُهُ إلى مثل علي رضي الله عنه أبدع . وفي شعر بعض المحدثين :

سل سبيلا فيها إلى رحلة النفـ ـس بِرَاحٍ كأنها سلسبيل[1]

(١) تفسير الكشاف ٤/ ١٩٨ ، ١٩٩ .